



تعزير المعرفة القانونية والإجرائية في المخالفات الوظيفية والسياسات التأديبية



تعزيز المعرفة القانونية والإجرائية في المخالفات الوظيفية والسياسات التأديبية

المقدمة

تعد المخالفات الوظيفية والسياسات التأديبية من أكثر المجالات تأثيرًا في استقرار بيئة العمل، وحوكمة الموارد البشرية، والحد من النزاعات الوظيفية، حيث تعتمد المؤسسات الحديثة على منظومة قانونية وإجرائية متكاملة تضمن تحقيق العدالة التنظيمية، وصيانة الحقوق، وتعزيز الامتثال للأنظمة واللوائح الداخلية.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي المتقدم إلى بناء معرفة احترافية بالجوانب القانونية والإجرائية للمخالفات الوظيفية، ابتداءً من فهم الإطار النظامي للمخالفة، مرورًا بآليات الرصد والتحقيق وجمع الأدلة، وانتهاءً بإصدار القرارات التأديبية والتظلمات، مع التركيز على مبادئ الشرعية، والحياد، والتناسب، وحماية الخصوصية، وتطبيق السياسات التأديبية بما يحقق العدالة المؤسسية ويعزز الانضباط والشفافية.

يهدف برنامج تعزيز المعرفة القانونية والإجرائية في المخالفات الوظيفية والسياسات التأديبية، إلى تمكين المشاركين من فهم المنظومة القانونية والإجرائية للمخالفات الوظيفية، وتطبيق السياسات التأديبية وفق أفضل الممارسات، بما يضمن سلامة الإجراءات، وتحقيق العدالة التنظيمية، وتقليل المخاطر القانونية، وتعزيز الامتثال المؤسسي.

الفئات المستهدفة

- مدراء إدارات الموارد البشرية.
- مدراء الشؤون القانونية.
- مسؤولو الالتزام والحوكمة.
- مدراء الإدارات والمشرفون.
- أعضاء لجان التحقيق والتأديب.
- مسؤولو الرقابة الداخلية.
- مسؤولو الامتثال المؤسسي.
- المختصون بالعلاقات الوظيفية.
- مسؤولو تطوير السياسات والإجراءات.
- القيادات التنفيذية.
- المستشارون القانونيون.
- العاملون في إدارات المخاطر المؤسسية.

الأهداف التدريبية

في نهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- تفسير مفهوم المخالفات الوظيفية وأسس المسؤولية التأديبية.
- التمييز بين أنواع المخالفات وفق الأنظمة واللوائح.
- تطبيق المبادئ القانونية المنظمة للإجراءات التأديبية.
- تحليل العلاقة بين المخالفة والواجب الوظيفي.
- توثيق الوقائع بطريقة نظامية.
- إدارة التحقيق الإداري وفق الضوابط القانونية.
- جمع الأدلة وتقييم قوتها القانونية.
- ممارسة إجراءات الاستماع وتمكين الموظف من الدفاع عن نفسه.
- اختيار الجزاءات التأديبية المناسبة وفق مبدأ التناسب.
- إعداد القرارات التأديبية بصورة قانونية ومسيبة.
- إدارة إجراءات التظلم والاعتراض.
- حماية الخصوصية والسرية أثناء معالجة المخالفات.
- الحد من المخاطر القانونية المرتبطة بالإجراءات التأديبية.
- تعزيز العدالة والشفافية في تطبيق السياسات.
- تطوير بيئة عمل قائمة على الامتثال والانضباط المؤسسي.

الكفاءات المستهدفة

- الكفاءة القانونية.
- الكفاءة الإجرائية.
- مهارات التحقيق الإداري.
- تحليل الأدلة والوقائع.
- اتخاذ القرار التأديبي.
- إدارة المخاطر القانونية.
- تطبيق مبادئ العدالة الإجرائية.
- صياغة القرارات النظامية.
- إدارة التظلمات.
- الامتثال المؤسسي.
- الحوكمة الإدارية.
- حماية الحقوق الوظيفية.
- تعزيز النزاهة والشفافية.

محتوى الدورة

الوحدة الأولى، الإطار القانوني للمخالفات الوظيفية والمسؤولية التأديبية

- مفهوم المخالفات الوظيفية وأركانها النظامية.
- التمييز بين المخالفة الوظيفية والمسؤوليات الأخرى.
- الواجبات الوظيفية والالتزامات النظامية.
- مصادر الأنظمة واللوائح والسياسات الداخلية.
- مفهوم المسؤولية التأديبية وشروط قيامها.
- العلاقة بين الفعل أو الامتناع والمخالفة.
- القصد والإهمال وأثرهما في المسؤولية.
- عبء الإثبات ومعايير كفاية الأدلة.
- حالات انتفاء المسؤولية أو تخفيفها.
- المبادئ الحاكمة للمساءلة التأديبية.

الوحدة الثانية، الإجراءات النظامية لإدارة المخالفات والتحقيق الإداري

- آلية رصد المخالفات والإبلاغ عنها.
- توثيق الوقائع بصورة نظامية.
- استقبال البلاغات وفرزها.
- حفظ الأدلة وسلامة سلسلة الإثبات.
- إجراءات فتح التحقيق.
- تشكيل لجان التحقيق واختصاصاتها.
- أساليب جمع الأدلة والمستندات.
- إجراء المقابلات والاستماع للأطراف.
- تمكين الموظف من الدفاع وإبداء دفعه.
- إعداد محاضر التحقيق وصياغتها.
- تقييم نتائج التحقيق.
- إقفال التحقيق ورفع التوصيات.

الوحدة الثالثة، السياسات التأديبية والجزاءات وإصدار القرارات

- أهداف السياسة التأديبية.
- مبادئ الشرعية والحياد والمساواة.
- مبدأ التناسب بين المخالفة والجزاء.
- تصنيف العقوبات التأديبية.
- ضوابط اختيار الجزاء المناسب.
- الحالات التي تستوجب تشديد أو تخفيف العقوبة.
- إعداد القرار التأديبي.
- تسبيب القرار وفق المتطلبات النظامية.
- صلاحيات الجهات المختصة بإصدار القرارات.
- تبليغ الموظف بالقرار.
- حقوق الموظف في التظلم والاعتراض.
- توثيق القرارات وحفظها.

الوحدة الرابعة، حماية الحقوق وإدارة المخاطر القانونية في الإجراءات التأديبية

- ضمانات العدالة الإجرائية.
- حماية الخصوصية وسرية المعلومات.
- منع التمييز والانتقام الوظيفي.
- المساواة في تطبيق السياسات.
- إدارة تعارض المصالح.
- المخاطر القانونية المرتبطة بالإجراءات.
- الأخطاء الإجرائية وآثارها النظامية.
- تعزيز النزاهة والشفافية.
- توثيق الامتثال للأنظمة.
- الرقابة على سلامة الإجراءات.
- مؤشرات جودة الممارسات التأديبية.

الوحدة الخامسة، بناء منظومة تأديبية فعالة وتعزيز الامتثال المؤسسي

- تصميم السياسات التأديبية الفعالة.
- مواءمة السياسات مع الأنظمة واللوائح.
- نشر الوعي بالحقوق والواجبات الوظيفية.
- تعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على الامتثال.
- دور القيادات في ترسيخ الانضباط.
- قياس فعالية السياسات التأديبية.
- تحليل مؤشرات المخالفات.
- الحد من تكرار المخالفات.
- التحسين المستمر للإجراءات.
- استخلاص الدروس المستفادة من الحالات العملية.
- بناء بيئة عمل عادلة ومستدامة.